أنباء مصرية

بعد ظهور علامات نجاح مبكرة للإصلاحات الاقتصادية

البنك الدولي يمدد الشراكة مع مصر حتى 2021

ناهد إمام

أعلنت مجموعة البنك الدولي عن تمديد إطار الشراكة القطرية مع مصر للفترة 2015ـ2019 لمدة عامين آخرين تنتهي في 2021، بعد أن بدأت الإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها مصر تظهر علامات نجاح مبكرة.

وأوضح البنك ـ في بيان ـ أنه تم الإعلان عن هذا القرار بعد أن قام مجلس المديرين التنفيذيين للمجموعة بمراجعة رسمية لنتائج الإطار الحالي فيما يعرف باسم استعراض الأداء والتعلم، ويهدف التمديد إلى الحفاظ على زخم الإصلاحات، وذلك لضمان استمرار التقدم نحو النمو الشامل للجميع وخلق فرص العمل وزيادة الفرص الأفضل لجميع المواطنين.

ويركز إطار الشراكة مع مصر 2015ـ2019 على زيادة فرص العمل بقيادة القطاع الخاص، والاحتواء الاجتماعي وتحسين الحوكمة. ولا تزال مجالات التركيز الثلاثة هذه وثيقة الصلة باستراتيجية التنمية طويلة الأجل الخاصة بمصر. وقد ساعدت جهود الحكومة الإصلاحية، التي يساندها إطار الشراكة، على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وانتعاش النمو، وتقليص عجز المراكز الخارجية وعجز الموازنة، وانخفاض التضخم، وزيادة الاحتياطيات الأجنبية.

وفي هذا الصدد، قالت مارينا ويس، المديرة الإقليمية لمصر واليمن وجيبوتي بالبنك الدولي: إن «توسيع إطار الشراكة مع مصر سيتيح لنا مواصلة دعم جهود الإصلاح الجارية التي تطبقها الحكومة وتهدف في النهاية إلى تحسين معيشة المصريين. وتشمل العمليات التي ستجرى خلال هذا التمديد إصلاح قطاعي الصحة والتعليم، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي والاحتواء الاجتماعي، وإتاحة فرص العمل ونمو القطاع الخاص، وتحويل مصر إلى اقتصاد رقمي. وتتمثل أهداف هذه الإجراءات التدخلية في تحسين الإنتاجية وتشجيع الابتكار والمنافسة، وبالتالي المساهمة في تنمية رأس المال الاقتصادي والبشري للبلاد.»

جدير بالذكر أن حوالي 77٪ من أهداف إطار الشراكة تم تحقيقها أو في طريقها للتحقيق بحلول نهاية الفترة الزمنية لإطار الشراكة القطرية. ونتيجة لقوة إدارة الاقتصاد الكلي أصبحت بيئة الأعمال مواتية بدرجة أكبر للقطاع الخاص، وسمحت إصلاحات الحكومة الرئيسية للمالية العامة بتحسين توقعاتها المتعلقة بالقدرة على تحمل أعباء الديون وإعادة توجيه الموارد القليلة للموازنة إلى برامج اجتماعية جديدة تستهدف المواطنين الفقراء والأكثر احتياجا. وتم سن تشريع مهم لدعم البيئة المواتية لأنشطة الأعمال، وأدت ميكنة العمليات الحكومية إلى تقليص العقبات البيروقراطية التي تحول دون ممارسة أنشطة الأعمال. وعلى هذا النحو، ارتفع مركز مصر على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من 131 من بين 189 اقتصادا عام 2016 إلى 120 من بين 190 اقتصادا عام 2018.

وأكد البنك في ـ بيانه ـ أهمية بذل مزيد من الجهود لتسريع الاحتواء الاقتصادي واستيعاب القوى العاملة المتنامية. فحوالي 60٪ من سكان مصر إما فقراء أو أكثر احتياجا، كما أثرت الإصلاحات الاقتصادية على الطبقة الوسطى، التي تواجه ارتفاع بعض تكاليف المعيشة نتيجة للإصلاحات.

انضمام 5 مدارس جديدة إلى المنظومة المصرية ـ اليابانية العام المقبل

ارتفاع عدد المدارس في المنظومة من 35 إلى 40 في العام المقبل

القاهرة ـ أ.ش.أ: أعلنت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني امس عن انضمام 5 مدارس جديدة إلى منظومة المدارس المصرية ـ اليابانية ابتداء من العام الدراسي المقبل (2020/2019)، لتبلغ عدد المدارس 40 مدرسة، منها 35 مدرسة تعمل العام الدراسي (2019/2018) إضافة إلى 5 مدارس ستدخل الخدمة العام الدراسي الجديد (2020/2019).

ومن المقرر أن يتم افتتاح المدارس بمحافظات كفر الشيخ والدقهلية ودمياط وسوهاج وأسوان، وذلك في إطار سعي الوزارة على الاستكمال في خطة تطوير التعليم لتشمل كل محافظات مصر طبقا للخطة الموضوعة.

وكانت وزارة التربية والتعليم قد أعلنت عن فتح باب التقديم للطلاب في المدارس اليابانية للعام الدراسي الجديد (2020/2019)، اعتبارا من مساء أمس الأول عبر الموقع الإلكتروني للوزارة والمدارس اليابانية.

وأعلنت الوزارة شروط التقدم للمدارس اليابانية خلال العام المقبل، وهي أن يكون الطفل مصري الجنسية وأن يكون سن الطفل وفق الشرائح العمرية المحددة لكل مرحلة تعليمية، بحيث يكون قبول الأطفال في المستوى الأول لرياض الأطفال KG1 حسب ترتيب المتقدمين للمدرسة في أول أكتوبر من الأكبر سنا فالأقل من سن 4 سنوات، ولا يزيد على 5 سنوات، ويكون القبول في المستوى الثاني لرياض الأطفال KG2 حسب ترتيب المتقدمين للمدرسة في أول أكتوبر من الأكبر سنا من سن 5 سنوات وأقل من 6 سنوات.

وأضافت الوزارة أنه يتم القبول في الصف الأول الابتدائي حسب ترتيب المتقدمين للمدرسة في أول أكتوبر من الأكبر سنا فالأقل، وذلك من سن 6 سنوات وأقل من 7 سنوات، ويتم القبول في الصف الثاني الابتدائي حسب ترتيب المتقدمين للمدرسة في أول أكتوبر من الأكبر سنا فالأقل وذلك من سن 7 سنوات وأقل من 8 سنوات.

وكان وزير التربية والتعليم د.طارق شوقي قد اعتمد تدريس منهج المستوى المتقدم في اللغة الإنجليزية (كونكت بلس) بداية من الفصل الدراسي الثاني هذا العام، واعتمد ـ أيضا ـ تدريس المناهج المصرية الجديد 2,0 باللغة الإنجليزية بداية من العام الدراسي الجديد، بالإضافة إلى أنشطة التوكاتسو اليابانية التي تعمل على تنمية شخصية الطفل وتغرس فيه الانتماء والعمل الجماعي.

مميش: قناة السويس تسجل رقماً قياسياً بعبور 68 سفينة بحمولة 5,3 ملايين طن

ناهد إمام

أعلن رئيس هيئة قناة السويس ورئيس الهيئة الاقتصادية لمنطقة قناة السويس مهاب مميش، أن حركة الملاحة بقناة السويس سجلت أمس رقما قياسيا في أعداد وحمولات السفن العابرة بعبور 68 سفينة من الاتجاهين دون انتظار بحمولات بلغت 5 ملايين و300 ألف طن.

وأوضح مميش ـ في بيان أمس ـ أن عدد السفن العابرة من الشمال بلغ 27 سفينة بإجمالي حمولة مليونين و100 ألف طن، فيما بلغ عدد السفن العابرة من الجنوب 41 سفينة بإجمالي حمولة 3 ملايين و200 ألف طن. وأعرب عن سعادته بعبور هذا العدد الكبير من السفن في يوم واحد، مؤكدا أن الأرقام القياسية غير المسبوقة التي تسجلها حركة الملاحة في القناة فيما يتعلق بأعداد وحمولات السفن العابرة تعطي دلالة واضحة على نجاح مشروع قناة السويس الجديدة التي تحققت بالدعم الكامل من الرئيس عبد الفتاح السيسي.

«إسكان البرلمان»: الانتهاء من اللائحة التنفيذية لقانون التصالح خلال 15 يوماً

مجدي عبدالرحمن

قال النائب يسري المغازي، وكيل لجنة الإسكان بمجلس النواب، إن اللائحة التنفيذية لقانون التصالح في بعض مخالفات البناء من المتوقع الانتهاء منها خلال 15 يوما وبعدها يصبح القانون جاهزا للتطبيق على أرض الواقع.

وأضاف المغازي، أن هناك حالات لن يشملها القانون وتتمثل في الأعمال التي تخل بالسلامة الإنشائية للبناء، والتعدي على خطوط التنظيم المعتمدة وحقوق الارتفاق المقررة قانونا، المخالفات الخاصة بالمباني والمنشآت ذات الطراز المعماري المتميز، تجاوز قيود الارتفاع المقررة من سلطة الطيران المدني، أو تجاوز متطلبات شؤون الدفاع عن الدولة، البناء على الأراضي المملوكة للدولة، البناء على الأراضي الخاضعة لقانون حماية الآثار وحماية نهر النيل، وتغيير الاستخدام للمناطق التي صدرت لها مخططات تفصيلية معتمدة من الجهة الإدارية.

واستطرد وكيل لجنة الإسكان بمجلس النواب، أنه لن يتم التصالح في البناء خارج الأحوزة العمرانية المعتمدة، ويستثنى منها الحالات الواردة في المادة الثانية إصدار من مواد قانون البناء الصادر بالقانون رقم 119 لسنة 2008.

أنباء لبنانية

وزير المال يرد على باسيل: لا استهداف مناطقياً ولا طائفياً

عون يستقبل «النواب الضباط».. والحريري: الموازنة «كرمى لنا» وليس لـ «سيدر»

بيروت ـ عمر حبنجر

تخطى مجلس الوزراء اللبناني عطلة عيد العمال وعقد امس جلسة استتباعية لجلسة مناقشة الموازنة العامة التي انعقدت في القصر الجمهوري اول من امس برئاسة الرئيس ميشال عون، وتقرر فيها عقد جلسات يومية متلاحقة لمجلس الوزراء ريثما ينجز مشروع الموازنة ضمن الشروط الاصلاحية المطلوبة دوليا مقدمة لاحالته الى مجلس النواب واقراره قبل 31 الجاري كموعد اخير لضمان عدم توقف الدولة عن الدفع. جلسة الامس الثانية عقدت في السراي الكبير وبرئاسة الرئيس سعد الحريري وتخللتها مناقشات تفصيلية للعناوين التي طرحت في الجلسة الاولى، الى جانب تبادل التوضيحات والردود بين وزير المال علي حسن خليل والوزراء الآخرين على ابواب الاضراب الثلاثي الايام للاتحاد العمالي العام، اعتبارا من اليوم وبمشاركة اتحادات وروابط العاملين في القطاع العام وسط تجمعات عمالية تحت عنوان «الدفاع عن لقمة العيش». وتوضحت في جلسة الامس الاجراءات المالية المرتبطة بمشروع الموازنة ومن ستطول. وثمة من بدأ يطرح حتمية استرداد الدولة لاموالها المنهوبة على غرار ما حصل في ماليزيا وسنغافورة وبعض دول اميركا الجنوبية وغيرها من الدول. في ظل هذه المساجلات، يتفاقم الدين العام، وبات على ابواب المئة مليار دولار، وليس لمستطب دواء حتى الآن، فالنفقات تتجاوز الواردات بالمليارات، والمطلوب الالتزام بقواعد الاصلاح الذاتي.

وزير المال علي حسن خليل استبق جلسة مجلس الوزراء ليعلن عدم صحة اي كلام يتناول رواتب العسكريين في مشروع الموازنة، رادا بذلك على الضباط المتقاعدين الستة الاعضاء في مجلس النواب الذين التقوا الرئيس ميشال عون في بعبدا صباح امس وتحدث باسمهم وبحضورهم النائب اللواء جميل السيد متمنيا على الرئيس عون اعادة كل النقاط المتعلقة بالجيش والامن في مشروع الموازنة الى وزارة الدفاع، وان تتشكل لجنة تعلم اين يجب تخفيف التكلفة والمصاريف، وقال: الدولة منهوبة، لبنان بلد غني بالموارد. والضباط المتقاعدون النواب هم: جميل السيد، انطوان بانو، وليد سكرية، جان طالوزيان، وهبي قاطيشا، وشامل روكز.

وقال الوزير خليل: نتمنى ان تكون اثارة ملف «طريق القديسين» ومرفأ جونيه متعلقة بتلزيمات بالتراضي.

وكان وزير الخارجية جبران باسيل هدد بموقف في حال حذفت اعتمادات طريق القديسين ومرفأ جونيه!

واضاف خليل: هناك خطوات اصلاحية جدية في الموازنة، وليس صحيحا على الاطلاق ان هناك استهدافا لرواتب العسكريين، متمنيا على قيادة الجيش ووزارة الدفاع ألا يدخلوا انفسهم في هذه الصراعات الوهمية، وقال: من المعيب القول ان في مشروع الموازنة استهدافا مناطقيا وطائفيا، لافتا الى ان اموال طريق القديسين متوفرة ولا حاجة للموازنة.

وزارة المال وزعت مساء امس نسب مشروع الموازنة، وهي: 35٪ رواتب واجور ومخصصات وتعويضات، و35٪ خدمة الدين العام، و10٪ عجز الكهرباء، و8٪ نفقات استثمارية، والباقي ـ اي 12٪ ـ نفقات جارية.

لكن ما كشفت عنه نقاشات الموازنة في اولى جلسات مجلس الوزراء اظهر ان نسبة النمو عام 2018 اقل من 1٪، كما قال وزير المال، وان نسبة العجز تخطت الـ 11,5٪ والمطلوب خفضها الى 8٪ الى جانب غياب اي رؤى سياسية واقتصادية واجتماعية.

واشار وزير الاقتصاد منصور بطيش الى فوارق فادحة بقيمة 1035 مليار ليرة هي الفرق بين تقرير الوزير خليل ومشروع الموازنة في باب العجز المرتقب، وهذا الاكتشاف اللافت هو الثاني لوزير الاقتصاد، وكانت الاولى «بطشه» بحاكم مصرف لبنان رياض سلامة وهندساته المالية، لكن السؤال الاهم لوزير الاقتصاد بتناول قطوعات حسابات الموازنات التي لم يجر حلها في مجلس الوزراء، علما ان نشر الموازنات مشروط بوجود قطع الحساب غير الموجود بالنسبة للموازنة الجديدة حتى تاريخه.

وفي احتفال للاتحاد العمالي العام بمناسبة عيد العمال، قال وزير العمل كميل ابوسليمان ان ما يحكى عن الموازنة ليس مُنزّلا، وعوضا عن وضع موازنة متشددة فلنحاسب من هدر ونهب المال العام، معتبرا ان القول «عفى الله عما مضى» غير مقبول، ويجب محاسبة كل الفاسدين.

رئيس الاتحاد العمالي العام بشارة الاسمر دعا من جهته في الاحتفال الى حوار لتجديد العقد الاجتماعي، معتبرا ان اتخاذ القرار من جهة واحدة سيؤدي الى اضرابات.

رئيس الحكومة سعد الحريري الذي هنأ عمال لبنان بعيدهم قال: اننا نعمل على الموازنة ليس كرمى لمؤتمر «سيدر» بل كرمى لانفسنا.

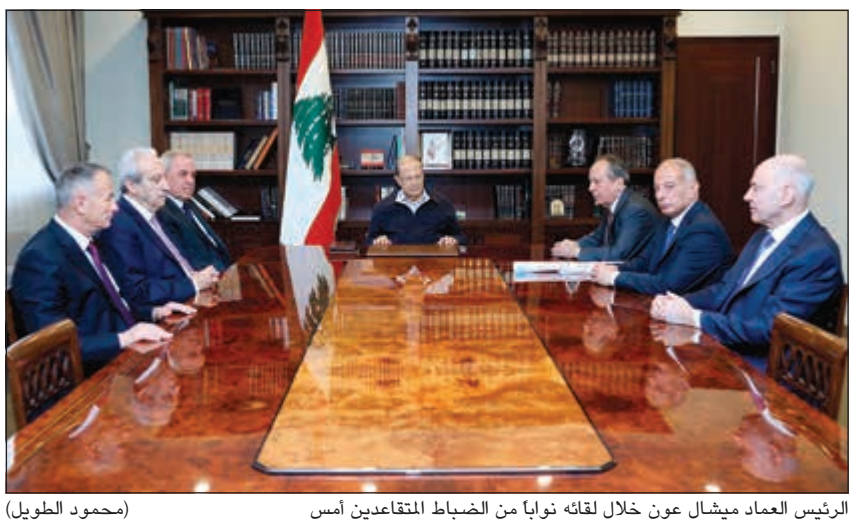

الرئيس العماد ميشال عون خلال لقائه نواباً من الضباط المتقاعدين أمس (محمود الطويل)

أنباء سورية

بيدرسون يتوقع اجتماع «الدستورية» في الصيف ويقترح حذف «الأسماء المختلف عليها»

عواصم ـ وكالات: أكد مبعوث الأمم المتحدة إلى سورية غير بيدرسون قرب التوصل لاتفاق على تشكيل لجنة لصياغة دستور جديد لسورية.

وقال بيدرسون أمام جلسة لمجلس الأمن اول من امس انه «متفائل بالاقتراب من الاتفاق حول اللجنة الدستورية»، متوقعا أن تجتمع خلال الصيف.

وبحسب خطة الأمم المتحدة، فاللجنة الدستورية، التي من المفترض أن تقود عملية وضع دستور جديد، يجب أن تتضمن 150 عضوا، 50 منهم تختارهم الحكومة، و50 تختارهم المعارضة، و50 يمثلون المجتمع المدني وتختارهم الأمم المتحدة، وهي القائمة التي تثير خلافات بين دمشق والأمم المتحدة.

لذلك اقترح بيدرسون، حذف الأسماء المختلف عليها من قائمة المجتمع المدني.

وأضاف بيدرسون أنه تبنى تفاؤله على الحوار «المكثف» و«الجيد جدا» الذي أجراه مع الحكومة والمعارضة، وكذلك «التقدم الملموس» بما في ذلك على النظام الداخلي للجنة والتكوين.

وأبلغ المبعوث الأممي مجلس الأمن بأن ستة من أسماء القائمة الثالثة المختلف عليها يجب أن تزال، وأنه يعتقد أنه سيتم التوصل إلى اتفاق بـ «حسن نية» و«القليل فحسب من التنازل».

في سياق آخر، بحث المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالن مع المبعوث الأميركي الخاص إلى سورية جيمس جيفري مستجدات الأوضاع في الملف السوري.

وحسب وكالة «الأناضول» الرسمية، فإن قالن وجيفري ترأسا اجتماعا لوفدي البلدين، وتناولا التطورات الأخيرة في الملف السوري.

وذكرت أن الوفدين تناولا مكافحة الإرهاب في شرق الفرات وعموم سورية، بما في ذلك داعش وتنظيم وحدات حماية الشعب الكردية التي تسيطر على قوات سوريا الديموقراطية (قسد).

وأشار المجتمعون الى أنه سيتم إنهاء المخاوف الأمنية لتركيا عبر المنطقة الآمنة المزمع إقامتها في سورية، وسيتم تطهير تلك المنطقة من كل التنظيمات الإرهابية، وهي المنطقة التي مازالت محط خلاف بين الجانبين، حيث تريد أنقرة أن تكون تحت سيطرتها، في حين أعلن جيفري قبل وصوله الى أنقرة، وجود محادثات عسكرية وسياسية حول إنشاء «قوة تحالف» في شمال شرق سورية الواقعة تحت سيطرة «قسد».

وقال جيفري، خلال مقابلة مع قناة «سكاي نيوز» ان الولايات المتحدة الأميركية تنتظر من حلفائها في شرق سورية دورا أكبر ضد تنظيم داعش ودعم القوات الأميركية هناك. وأكد المبعوث الخاص وجود محادثات عسكرية جارية وسياسية موازية، لإنشاء قوة تحالف في المنطقة، قائلا «لا نزال في منتصف العملية، ولا يمكنني التطرق في التفاصيل، لكن أعتقد وجود التحالف سيكون أكبر في المستقبل مقارنة مع الماضي في شرق سورية».

ولم يوضح جيفري آلية تشكيل القوة والدول المشاركة بها.

عائلات تحمل ما أمكن من أمتعتها هربا من القصف والغارات على ريفي حماة وإدلب (أ.ف.ب)

الأردن يفرض حظراً على استيراد سلع سورية

عمان ـ أ.ف.ب: كشف وزير الصناعة والتجارة والتموين الأردني طارق الحموري ان المملكة فرضت حظرا على استيراد بعض السلع من سورية، ردا على إجراءات جمركية مماثلة اتخذتها دمشق. وقال الحموري: «قمنا بفرض قيود ومنعنا استيراد البضائع السورية»، كما نقلت صحيفة «الرأي» الحكومية أمس. وأضاف «منعنا 30٪ من السلع السورية وفرضنا قيودا على 60٪ من البضائع». وأوضح أن هذه النسبة جاءت «أقل مما يقوم به الجانب السوري» الذي «منع ما يقارب 40٪ من بضائعنا من الدخول الى سورية وفرض قيودا على ما يقارب 60٪ منها».

وتابع الحموري أنه تم أيضا «منع كافة الخضار والفواكه بشكل كامل من الدخول الى الأسواق السورية». وأكد أن «القرار أردني بامتياز ولم تكن هناك أية ضغوط خارجية على الأردن»، مشيرا الى ان «ما يتم الحديث عن إملاءات على الأردن ليس صحيحا» في اشارة الى تقارير لوسائل اعلام روسية قالت ان هذه الاجراءات جاءت تطبيقا لقانون «سيزر» الأميركي.

من جهتها، نقلت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية (بترا) عن الحموري تأكيده أن قرار عمان «وطني بحت ولا املاءات على الأردن بهذا الشأن اطلاقا (...) واتخذ لمصالحنا الاقتصادية وفي إطار تطبيق المعاملة بالمثل». وأكد أن «الحكومة وفي حال اتخذ الجانب السوري قرارا برفع القيود عن السلع الاردنية المصدرة اليه سنتخذ قرارا مماثلا في ذات الوقت».